الثورة الاحد 19 ذو الحجة 1433هـ 4 نوفمبر 2012م العدد (17518)

أسباب الحوادث في المناطق الساحلية وتزايدها خلال إجازة عيد الأضحى المبارك

مدير عام مرور الحديدة:

50 ألف دراجة في محافظة الحديدة متهم رئيسي في رفع نسبة الحوادث المرورية أيام الأعياد

زرعنا حوالي أربعمائة إشارة شاخصة في شوارع المحافظة لترشد المسافرين

أكد العقيد الركن عبداللطيف المصري -مدير عام مرور محافظة الحديدة- أن زيادة عدد الحوادث المرورية بالمحافظة أقل مقارنة بالسابق، ولكن الزيادة تكمن في وجود حوالي (٥٠) ألف دراجة نارية داخل المحافظة، وهذه هي التي ترفع نسبة معدلات الحوادث المرورية والوفيات فأغلب حوادث الدراجات النارية تكون إما وفاة أو إصابة بليغة ودائمة، وخصوصاً في أيام الأعياد فإن الحوادث تزيد بنسبة ١٠٠٪ بسبب الازدحام والسرعة الزائدة من قبل الزائرين والواصلين إلى المحافظة لأنهم لا يعرفون الشوارع ولا إشارات المرور فتحدث الحوادث بسرعة.

وأضاف مدير عام مرور محافظة الحديدة إلى أن الإدارة العامة للمرور قد أعدت خطة شاملة لتفادي تلك الحوادث التي خصوصاً في أيام الأعياد والإجازات العادية وقد تم وضع الحواجز التي تمنع وقوع أي حوادث تحدث في الشوارع الفرعية التي لا يعرفها الزوار للمحافظة فبعد أن رفعنا بعمل تجهيز ومخطط لوضع تلك الحواجز أعتقد أن نسبة الحوادث سوف تخف بنسبة ٥٠٪.

لقاء/ معين حنش

وأشارالعقيد الركن عبداللطيف المصري إلى أن الحديدة تستقبل الآلاف من الزوار من مختلف المناطق لأن محافظة الحديدة تعتبر من أكبر محافظات الجمهورية بالنسبة لشبكة الطرق، حيث تربطها شبكة طرق رئيسية كبيرة مثل خط الحديدة – جيزان الدولي، وخط الحديدة – عدن الساحلي، وخط الحديدة – المحويت، وخط الحديدة – معبر ذمار، وهناك شبكة طرق كبيرة تربط المحافظة، كما أن اتساع رقعة المحافظة بالنسبة للمساحة يعمل على زيادة أعداد الحوادث.

أداء مميز

● كيف تقيمون الأداء المروري بالحديدة؟ وهل التوعية المرورية موجودة خصوصاً أيام الأعياد كوننا مقبلون على عيد الأضحى المبارك؟

– صراحة نحن في الأعياد أو غيرها من الأيام العادية، ففي محافظة الحديدة أداؤنا ممتاز وهذا بشهادة من يقطنون المحافظة أو من يزورونها فشوارعها جميلة وواسعة والحركة فيها بصورة ميسرة فلا يوجد هناك أي اختناقات تذكر بالمقارنة مع المحافظات الأخرى.

لدينا الأمور طيبة في مجال الحركة المرورية وعملنا دؤوب وعلى مدار اليوم بالكامل من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الحادية عشر والنصف مساء تنتهي أعمال الورديات للمرور، وطبعاً هذه الفترة تتخللها عدة ورديات للأفراد.

لدينا أيضاً دوريات راجلة ودوريات راكبة، ولدينا نقاط للمراقبة المرورية للطرقات الطويلة والحمد لله الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، ونأمل أن يكون الأداء أفضل وأن تتطور قدراتنا.

الطرق

● تعتبر محافظة الحديدة أكثر مناخاتها ساحلية هل تزداد فيها الحوادث أم تقل؟ وما هي الإجراءات التي تتخذ للحد من تلك الحوادث؟

– الحديدة تعتبر من أكبر محافظات الجمهورية بالنسبة لشبكات الطرق تربطها شبكة طرق رئيسية كبيرة، مثلاً خط الحديدة – جيزان الدولي، وخط الحديدة – عدن الساحلي، وخط الحديدة – تعز، وخط الحديدة – صنعاء، وخط الحديدة – المحويت، وخط الحديدة – معبر ذمار، وهناك شبكة طرق كبيرة تربط المحافظة، وأيضاً اتساع رقعة المحافظة بالنسبة للمساحة تعطي ازدياداً ملحوظاً في أعداد الحوادث كما أنه لا ننسى أن الحديدة تعتبر ثاني ميناء رئيسي للجمهورية اليمنية، وبالتالي تكون مقصداً للسيارات وسيارات النقل بالذات، ولأنها تقع على شاطئ البحر الأحمر وهي من أهم المدن السياحية المدنية بالتأكيد فتكون مكاناً جميلاً للزيارة وتوافد الناس إليها بشكل كثيف.

أما مشكلة زيادة الحوادث المرورية هو أنه وبالمقارنة مع عدد حوادث السيارات فسنجد نسبتها أقل ولكن تكمن الزيادة في وجود حوالي خمسين ألف دراجة نارية داخل المحافظة وهذه هي التي ترفع لنا نسبة معدلات الحوادث المرورية والوفيات، فحوادث الدراجات النارية تكون إما وفاة أو إصابة بالغة ودائمة، وأعتقد أن نصف حوادث العام المنصرم تشترك فيه دراجات نارية.

قرار منع الترقيم

● سمعنا عن إجراءات اتخذتها الوزارة وذلك بمنع إصدار الأرقام الجديدة عن طريق المكاتب في فروع مرور المحافظات .. ما تقييمكم لهذا القرار؟

– القرار ممتاز وجاء بناء على دراسة وذلك بسبب تزايد أعداد سيارات الخدمات العامة وجاء القرار بمنع ترقيم مثل هذه السيارات إلا ما كانت سيارة موديلها جديداً، وأيضاً يزداد عدد ركابها عن ١٤ راكباً.

فلاشك أن القرار هذا له مردود إيجابي من حيث عدم تزايد سيارات الأجرة والنقل الداخلي داخل الشوارع، وبالتالي يعني خلق الازدحام والإرباك في حركة الأسواق.

حملات مستمرة

● هل تقومون بحملات تفتيشية وذلك لإخراج المخالفات والاختلالات وغيرها؟ وماهي النتائج لتلك الحملات؟

– نحن نعمل في إطار خطة عامة تنزل من الإدارة العامة للمرور بناء على برنامج يأتي من وزارة الداخلية نقوم بدورنا وبتوقيت زمني يكاد يكون واحداً بالنزول لضبط أية مخالفات مرورية سوءاً خاصة في هذا الجانب على السيارات المعكسة أو السيارات التي لا تحمل أرقاماً معدنية أو السيارات التي يقودها صغار السن أو السيارات التي تصدر العادم (الدخان).

نحن والحمد لله في محافظة الحديدة قضينا على أغلب تلك السيارات التي تدخن وتلحظون بأن الجو نقي وصافي، أيضاً حدينا من ظاهرة استخدام الأطفال للسيارات، كما سيطرنا على ظاهرة سير السيارات التي تكون بدون أرقام.

ووضعنا آلية على أساس عندما تتجمع السيارات داخل الميناء ثم ترحل بواسطة مندوبي المرور مع الشركات المستوردة أو الأشخاص المستوردين وتصدر إلى المحافظات التي ستذهب إليها سواء كانت متصدرة إلى عدن أو صنعاء أو تعز تخرج وفق تصاريح رسمية وتغادر الحديدة، ولا يحق لهم التجوال داخل المدينة وأي معرض وأي شخص استقدم سيارة من داخل المحافظة سواء كان معرض سيارات، فما عليه إلا أن يعطينا رسالة استيعاب لتلك السيارات لكي تدخل إلى المعارض، أما بالنسبة للأشخاص فيتم توجيههم على طول إلى قسم الإصدار الآلي لترقيم السيارات وهذه هي الآلية التي نعمل بها.

أربعمائة إشارة إرشادية

● للإرشادات والعلامات دور هام في تجنب المخاطر سواء في المنعطفات الضيقة أو الخطوط الطويلة هل لذلك أهمية لتفادي المخاطر؟ هل قمتم بزرع ذلك لتعريف الزوار في العيد بأهمية ذلك؟

– بالتأكيد نحن نشدد على أهمية وجود إشارات شاخصة داخل المدينة وصحيح أننا قبل فترة ليست بالطويلة استقدمنا حوالي أربعمائة إشارة شاخصة وزرعناها في الشوارع، ولكن في خطتنا وعلى أساس تغطية المدينة وأهم من هذا وذاك أنه يجري الآن متابعة الأخ محافظ المحافظة، وقد تابعنا الموضوع هذا على أساس التنسيق مع الأخ وزير الأشغال لإعطائنا إشارات شاخصة للتعريف بمداخل ومخارج مدينة الحديدة خاصة أمام الزائرين لها لكي يتعرفوا على شوارع الحديدة ومخارجها التي تحدد لهم الخطوط، والآن أصبحت شبه جاهزة رغم أنها تأخرت، وإن شاء الله نضبطها ونصلحها في أقرب وقت.

مراكز للصيانة

● سمعنا مؤخراً مدير عام المرور عن تجهيزات لعملية تحديث آلي في إطار شبكة في نظام، ماذا تم عن هذه النقطة .. الشيء الآخر مراكز الصيانة التي تبنتها الإدارة العامة للمرور للصيانة وذلك للإشراف على سلامة المركبات والتوحد في محافظة الحديدة في سلامة المركبات؟

– نحن فرع من فروع عام الإدارة العامة للمرور، وبالتأكيد سيشملنا أي تطوير أو أي ربط آلي أو شبكي للأداء المروري.

صحيح أن إدارة عام المرور تجهز لمشروع ترقيم جديد، وبالتالي هي تطمح إلى تغطية كل محافظات الجمهورية بأجهزة كمبيوتر وربط شبكي لنبدأ بداية صحيحة وعلى أساس ذلك الرقم الموحد، الرقم الذي تكون مواصفاته عالمية، ونحن خلية تعمل في هذا الاتجاه.

أما بالنسبة لمراكز الصيانة فنحن أول محافظة دشنت فيها العمل لمركز الفحص الفني وكان الناس منبهرين ومترددين ومتضايقين أولاً بحكم أن العمل لم يكن في كافة المحافظات، وإنما بدأ في الأمانة والحديدة فكان الناس يهربون وكان عند الناس أنباء أو أخبار بأن أي سيارة ستدخل لفحصها فهي فاشلة وأنه سيضطر صاحبها إلى إعادة ترميم السيارة وقد تكلفه مبالغ طائلة.

والحمد لله استطعنا مع الإخوة القائمين في المركز أولاً بزيارات القطاعات الخاصة وشركاتهم وشرحنا لهم عن طبيعة عمل الفحص، وقمنا نحن داخلياً بإلغاء وتنقيص واختصار الإجراءات إلى ماهو ضروري، بحيث أن الناس يتقبلونها كمرحلة أولى.

طبعاً بالنسبة لأي سيارة موديلها جديد كآخر موديل أعفيناها، أيضاً في مجال الرسوم أبلغنا شركة القطاع الخاص كان عندهم فكرة خاطئة بأن مبالغ الرسوم خيالية.

اجتمعنا مع شركات هائل سعيد أنعم مثل «إخوان ثابت» و«شركات عبدالجليل ردمان» وغيرها من تلك الشركات التي تملك أساطيل من السيارات قمنا بزيارتهم ووضحنا لهم ذلك وبدأنا نسير شيئاً فشيئاً إلى الأفضل.

هناك صعوبات

● هل تواجهون صعوبات وعوائق في إدارة المرور بمحافظة الحديدة؟

– ما من عمل إلا ولديه عوائق ولكن نتعامل مع طبيعة عملنا على تجاوز هذه العوائق والحمد لله ليس هناك ما يعيقنا عن أداء مهامنا، لا يوجد لدينا أعذار نحن نقوم بعملنا على أكمل وجه ولكن الشحة في الآليات والأفراد نوعاً ما تعيقنا عما نطمح إلى أدائه.

وبالنسبة للمبنى فيه لدينا مشروع مبنى جديد إن شاء الله سيجهز خلال الفترة القصيرة والمبنى له مرحلة طويلة.

الخوف من تطبيق القرارات

■ ما كان للكذب والكذابين وجوداً بين أوساط المجتمع اليمني، قديماً كان سماتهم الصدق والأمانة والأخلاق الفاضلة والتمسك بقيم ومبادئ الإسلام وكانت القرية أو الحي أسرة واحدة لا وجود للتفرقة العنصرية والمحسوبية، يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة حياتهم أيدٍ عاملة في الزراعة والرعي والاعتماد على النفس فكل الاحتياجات المعيشية بين أيديهم اكتفاءً ذاتياً عكس ما نحن عليه هذه الأيام تطورت الأقاويل والأكاذيب الجالبة للفتن مع التقنية الحديثة وأصبحت لها مصادر مقربة لامتصاص غضب الشارع حيث تدلي بتلك التصريحات رأساً على عقب وقلب الحقائق ومجريات الأمور من أجل استمرار المصالح الذاتية التي تعلوا على مصلحة الوطن، ولم يكن المواطن اليمني ينتظر الإمدادات والمساعدات الخارجية وصندوق النقد الدولي، وكانت أعراف القبيلة هي العرف السائد لحل مشاكلهم إن وجدت بما يسمى إصلاح ذات البين بعيداً عن مراكز الشرطة والمناطق الأمنية والمحاكم والنيابات المزدحمة حالياً على حلحلة المشاكل والخصومات القائمة ونحن مع تفضيل القبيلة على القانون والمعمول بها الآن في تلك الجهات، لأن القانون بحر ما له طرف وسرعان ما ينتهي العمل به في غضون أسبوع فقط امتثالاً لأسبوع المرور وترجع حليمة لعادتها القديمة.

زياد معوضة

قرأنا بالأمس القريب في صحيفة الحارس ٢٠١٢ / ١٠ / ٩م أنه هناك أطقماً أمنية تخرج إلى الأحياء السكنية التي تكتفي بحفلات الأعراس لضبط المخالفين لقرار منع اطلاق الأعيرة النارية والمفرقعات التي يتخللها الضرب بالأسلحة النارية الثقيلة والمتوسطة لاسيما في المحافظات التي تبعد عن أمن الأمانة ببضع المترات الجراف وبني الحارث استغلالاً للصمت العام المخيم على جهة الضبط وعمليتها والمجالس المحلية وعقال الحارات والشخصيات البارزة المحدثة لتلك الاختلالات والذين يفترض أن يكونوا قدوة للآخرين، الجميع في فلك يسبحون حتى وإن وجدت فوجودها وعدمها طبقاً للمثل القائل «سياسة تخارجك ولا غبي يحنبك» ضروري من صميل أخضر يمني بجانب كل قرار يصدر دون حاجة اليمن إلى باعث ومبعوث، فقد تحدثنا في موضوع سابق تحت عنوان «إرحبي ياقرارات فوق الأموات» فبلادنا غنية بالحكمة والإيمان والفقه شاهد على ذلك من أنفسنا، فعلى كل مسئول أن يتحرى الصدق ويتذكر قسمه الدستوري الذي أدلى به، ولا يعتقد أن من أسباب اختياره ونجاحه يرجع إلى مظهره الخارجي أو المظهر الخارجي للمرفق الذي تولى حقيبته، فمثلاً إعادة تشغيل النافورات وتشجير ما حولها أو تلميع المبنى وتغيير المكتب والأثاث ليست من باب الاصلاحات الإدارية .. المهم أن هذا العبث هو نتيجة لفقدان المراقبة والمحاسبة ورفع الستار عن هؤلاء وتفعيل دور الجهاز المركزي وهيئة مكافحة الفساد والأموال العامة .. ألا يكفي اليمن ما قدمته الدول المانحة وتسخيره للصالح العام وفي ازدهار اليمن وتطوره.

الرميشي .. إبداع .. يشكو التهميش:

40 عاماً من الاختراعات والإبداع في مجال الكهرباء

■ ٣٥ لوحة توزيع للكهرباء بأحجام وقدرات مختلفة

بدأ عمله في الكهرباء كموظف فني في ورشة للحام والتشكيل بمنطقة كهرباء ذمار ونتيجة لما يتمتع به من إبداع وأفكار نيرة ومتجددة في هندسة الكهرباء ميزته عن أقرانه من زملائه المهندسين، وأصبح الرميشي أحد مخترعي اللوحات الكهربائية ذات الإحجام والقدرات المختلفة وبشهادة مهندسي الكهرباء ممن حيرتهم اختراعات زميلهم صاحب الامتياز في لوحات التوزيع والتحكم التي تفوقت على المستورد بأربعة أضعاف في الكفاءة و الجودة والطاقة والعمر الافتراضي حيث تم تركيب تلك اللوحات عام ٢٠٠٣م وما تزال تعمل حتى الآن ولم يصبها أي عطب -حسب شهادات المختصين في فروع المؤسسة العامة للكهرباء- هذه الابتكارات لم تزد المهندس الرميشي إلا صبراً وعزيمة وإصراراً على مواصلة الإبداع رغم تجاهل الجهات ذات العلاقة لما ينتجه الرميشي ..

في السطور التالية نتعرف على مخترع لوحات التوزيع والتحكم الكهربائي المهندس الرميشي .

الثورة/ عبد الواحد البحري

أحمد حسن الرميشي – مهندس في كهرباء ذمار لم يجد من يمد له يد العون ويشعره بعظمة أفكاره وقيمة اختراعاته المدهشة التي حيّرت مسئوليه الذين اقتصر تشجيعهم له بهدايا رمزية لاتُسمن ولا تُغني من جوع ..

الرميشي أبدع في اختراعاته المتميزة والمجرّبة في مديريات (رداع، يريم، مدينة ذمار، مدينة البيضاء) بقوة تتراوح ما بين ٨٠٠ أمبير إلى ١٦٠٠ أمبير جميع هذه الابتكارات تركزت في تصنيع لوحات توزيع الكهرباء تتفوق على نظيراتها المستوردة، وبتكلفة تصل إلى ربع قيمة اللوحة المستوردة، بالإضافة إلى طول خدمة اللوحة المصنعة من خامات محلية بحتة تصل فترات صلاحياتها العملية إلى أكثر من عشر سنوات بدون حدوث أية إشكالات فنية، بينما جودة المستورد لم تعمر أكثر من عامين فقط وبحسب شهادات معتمدة من كبار مهندسي وقيادات في وزارة الكهرباء والطاقة .

وتؤكد الوثائق –التي حصلت «قضايا وناس» على نسخة منها– أن المبدع الرميشي تخصص في صناعة لوحات خاصة تعمل على تخفيض الفاقد والحفاظ على المحولات وتحسين أداء شبكة الكهرباء إلا أن سن التقاعد كان له بالمرصاد .

ويفيد المهندس الرميشي في تصريح لـ(قضايا وناس) أنه أنجز ١٨ لوحة توزيع كهرباء لمدينة ذمار وأربع لوحات لمنطقتي يريم ورداع وعدد آخر من اللوحات في محافظة البيضاء، مهمتها تخفيض الفاقد، والحفاظ على المحولات، وتحسين أداء الشبكة، وهذه اللوحات تعادل كفاءتها أربعة أضعاف المستورد، وبتكلفة تصل إلى ربع قيمة المستورد.

ويضيف المهندس أن مشكلة الإطفاءات المتكررة ناتجة عن عجز توليد طاقة إضافية من خلال تطوير وتحسين أداء لوحات التوزيع بكفاءات وقدرات عالية.

وأفاد في معرض حديثه أن إنتاج اللوحة الواحدة للتوزيع يستغرق إنتاجها قرابة ٢٠ يوماً، وفي حال افتتاح مركز مع توفر الكادر الفني أكد أنه ينجز لوحتين في اليوم الواحد.

موضحاً أن عيوب اللوحات المستوردة كثيرة، وبشهادة مهندس ومختص الكهرباء، حيث تبلغ قيمة اللوحة الواحدة ٢مليون ريال، وسبق وأن تم تركيب عدد من اللوحات في مختلف المحافظات ومنها ما ركّب في أمانة العاصمة وتوقفت عن العمل بعد ١٢ يوماً نتيجة لضعفها وعدم مقاومتها للتيار مما أدى إلى حرقها بعكس اللوحات التي ننتجها محلياً.

وعن حاجة السوق المحلية لهذه اللوحات أفاد أن حاجة السوق المحلية من اللوحات تصل من (١٠٠٠ – ١٥٠٠) لوحة في السنة .

وعلى الرغم من إبداعات المهندس أحمد الرميشي في مجال الكهرباء والطاقة إلا أنه لم يحصل على حقه في براءة الاختراع في مجال هندسة الكهرباء، ولم يستفاد من ابداعاته وإنتاجه للوحات رغم شهادات المهندسين والمعنيين في نجاح تلك الاختراعات المجرّبة.

مع العلم أن مخترعاته في مجال الكهرباء عرضت على كبار مهندسي وفنيي معهد ذهبان بصنعاء، وحصلت على شهادات تقديرية تؤكد حقه في الاختراع والابتكار بنجاح وتميز عن اللوحات المستوردة، حيث عمل في المعهد مدرّساً بتكليف من قيادة كهرباء ذمار.. وما زال يحتفظ بحقه في الابتكارات بمجال الكهرباء .